

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2647 (2022) و 2656 (2022) و 2702 (2023)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. وهو يعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) منذ صدور التقرير السابق (S/2023/967)، المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2023.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

2 - واصل الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عبد الله باتلي، جهوده للجمع بين الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية تحت رعاية البعثة من أجل تيسير التوصل إلى تسوية سياسية تمهد الطريق أمام إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شفافة وشاملة للجميع. وللأسف أحرز تقدم محدود على المسار السياسي لأن بعضا من تلك الجهات الفاعلة لم ترشح ممثليها للاجتماعات التحضيرية أو وضعت شروطا مسبقة لمشاركتهم. وواصل الممثل الخاص أيضا تواصله مع المجتمع المدني الليبي، بما في ذلك النساء والشباب والأحزاب السياسية والجهات الأمنية والوجهاء وزعماء القبائل والرابطات المهنية والأكاديميون، لجعل المسار السياسي أكثر شمولاً. وبالإضافة إلى ذلك، استمر في تواصله مع الجهات الأمنية في جميع أنحاء ليبيا لمناقشة سبل التخفيف من مخاطر انتشار الأزمات في البلدان المجاورة وتهيئة الظروف المؤاتية لتوفير بيئة آمنة للانتخابات.

3 - وأدى الجمود في العملية السياسية، إلى جانب التدهور الاقتصادي، إلى اندلاع احتجاجات ضد حكومة الوحدة الوطنية في مواقع مختلفة في غرب ليبيا، وخاصة مصراتة والزاوية. وفي بيان صدر في 29 شباط/فبراير 2024، دعا 76 عضوا في مجلس النواب و 51 عضوا في المجلس الأعلى للدولة إلى إطلاق عملية سياسية استنادا إلى مداولات اللجنة المشتركة "6+6" وتشكيل حكومة وطنية جديدة، تحت



رعاية الأمم المتحدة، لتنظيم الانتخابات والإشراف عليها (انظر S/2023/248، الفقرتان 5 و 13؛ و S/2023/967، الفقرات 10 و 11 و 40).

4 - واستمرت التوترات بين الجهات الفاعلة والمؤسسات الليبية في الشرق والغرب في أعقاب العاصفة دانيال، التي ضربت شرق ليبيا في أيلول/سبتمبر 2023، بما في ذلك بسبب الخلاف حول إدارة أموال إعادة الإعمار. وفي مؤتمر صحفي عقد في 3 كانون الثاني/يناير، أعلن النائب العام، الصديق الصور، أن التحقيقات وجدت إهمالا في صيانة السدين اللذين انهارا في درنة في 10 و 11 أيلول/سبتمبر 2023، وأنه جرى تجاهل المقترحات الداعية إلى بناء سد ثالث. وحتى الآن، اتهم 16 مسؤولا، من بينهم رئيس بلدية درنة، بسوء الممارسة. ومن بين هؤلاء، لا يزال 14 شخصا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، وفر اثنان من البلد. وأبلغ أيضا عن اندلاع مظاهرات في عدة مواقع في جنوب ليبيا، طوّل خلالها بتحسين البنية التحتية والخدمات العامة، ولا سيما إمدادات الكهرباء والوقود. وفي المنطقة الغربية، اندلعت مظاهرات في طرابلس في 11 آذار/مارس وفي مصراتة في 19 آذار/مارس، في خضم تدني قيمة الدينار الليبي، والقيود المفروضة على الحصول على العملات الأجنبية، والرسم المفروض على سعر الصرف الرسمي للعملات الأجنبية الذي لا يحظى بالشعبية.

ألف - تنفيذ مسارات الحوار بين الأطراف الليبية

5 - على المسار السياسي، لم ترفض أي من الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية الخمس دعوة الممثل الخاص إلى الاجتماع تحت رعاية البعثة للتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض، لكن بعض هذه الجهات وضعت شروطا مسبقة لحضور الاجتماع. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس المجلس الرئاسي محمد يونس المنفي، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، والقائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، بيانا مشتركا رحبوا فيه بمبادرة الحوار التي أطلقتها البعثة شريطة مراعاة شواغل المشاركين. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، أصدر أيضا رئيس الوزراء، إلى جانب رئيس المجلس الأعلى للدولة، محمد تكالة، ونائبي رئيس المجلس الرئاسي، عبد الله اللافي وإبراهيم الكوني، بيانا مشتركا أشاروا فيه إلى أنهم قبلوا الدعوة إلى الحوار دون شروط مسبقة.

6 - وأصر رئيس مجلس النواب والمشير خليفة حفتر على أنه إما أن يشرك ممثلو الحكومة التي عينها مجلس النواب في مبادرة الحوار أو أن تستبعد الحكومة التي عينها مجلس النواب وحكومة الوحدة الوطنية كليهما. وبالإضافة إلى ذلك، طلب رئيس مجلس النواب أن تركز المفاوضات على تشكيل حكومة موحدة جديدة. وواصل رئيس المجلس الأعلى للدولة رفض القوانين الانتخابية المنقحة التي اعتمدها مجلس النواب، في حين واصل رئيس الوزراء التأكيد على أن حكومة الوحدة الوطنية لن تنتهي إلا بعد النجاح في إتمام العملية الانتخابية.

7 - وعين رئيس المجلس الأعلى للدولة ورئيس الوزراء مثليهما لحضور اجتماع تحضيرية، كما فعل نائبا رئيس المجلس الرئاسي، غير أن المشير خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الرئاسي لم يقوموا بذلك. وأشار رئيس المجلس الرئاسي إلى أنه لا يعتبر نفسه طرفا في الحوار ورأى أن دوره دور ميسر.

8 - ودعا الممثل الخاص للقادة الليبيين، في بيان ألقاه بمناسبة عيد استقلال البلد في 24 كانون الأول/ديسمبر، إلى الاجتماع لحل جميع القضايا العالقة والمضي قدما في إجراء الانتخابات الوطنية. وشجع أيضا

جميع شرائح المجتمع على حث قادتها على وضع تطلعات الشعب الليبي فوق المصالح الحزبية واختيار طريق السلام والوحدة والديمقراطية للبلد.

9 - وعقد الممثل الخاص جولات متعددة من المشاورات مع رئيس المجلس الرئاسي، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب ونائبيه، ورئيس المجلس الأعلى للدولة ونائبيه، والمشير خليفة حفتر لتشجيعهم على المشاركة في مبادرة الحوار المقترحة. وشدد الممثل الخاص في مشاوراته على ضرورة التعجيل ببذل جهود جماعية من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات شاملة للجميع وشفافة. وحذر أيضا من العواقب المحتملة إذا فشلت الأطراف في التوصل إلى اتفاق؛ وحث القادة على التكاتف بروح من التوافق من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

10 - وأجرى الممثل الخاص مشاورات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية ومن المجتمع المدني، وذلك تمثيا مع التزامه بعملية سياسية شاملة للجميع. والتقى الممثل الخاص، في بنغازي يومي 11 و 12 كانون الأول/ديسمبر، على التوالي بممثلي الأحزاب السياسية والمجالس الاجتماعية، الذين عرضوا وجهات نظرهم بشأن سبل بناء توافق في الآراء بين الليبيين من أجل النهوض بالعملية السياسية. وفي اجتماع مع البعثة في طرابلس في 13 كانون الأول/ديسمبر، عرض 15 ناشطا شبابا، من بينهم تسع نساء، مقترحاتهم للتغلب على الجمود السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، أوصوا بتخصيص حصة للشباب في مجلس النواب وبتدابير أخرى لتمكين الشباب من المساهمة في تشكيل مستقبل ليبيا. وفي 14 آذار/مارس، زار الممثل الخاص بني وليد، حيث التقى بأعضاء المجلس البلدي والمجلس الاجتماعي، فضلا عن ممثلي الأوساط الأكاديمية، والأحزاب السياسية، وجماعات النساء والشباب، الذين أعربوا جميعا عن شعورهم بالتهميش وأبلغوا عن جهودهم في سبيل تحقيق المصالحة.

11 - واتضح جليا للجمهور، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، اختلاف وجهات النظر بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة حول القوانين الانتخابية المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ففي رسالة وجهها رئيس المجلس الأعلى للدولة إلى الممثل الخاص في 28 كانون الثاني/يناير، بين رئيس المجلس الأعلى كيف أن القوانين الانتخابية التي اعتمدها مجلس النواب تنتهك الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015. ومن جانبه، دعا رئيس مجلس النواب البعثة، في 30 كانون الثاني/يناير، إلى المضي قدما في المسار السياسي استنادا إلى القوانين الانتخابية المنقحة الصادرة عن مجلس النواب. وفي 3 شباط/فبراير، كرر رئيس المجلس الأعلى للدولة علنا التأكيد على أن القوانين قد صدرت دون توافق الآراء السياسي المطلوب من المجلسين، وعلى أنه يتعين الاتفاق على تشريع انتخابي جديد قبل تشكيل حكومة موحدة.

12 - وفي 10 آذار/مارس، اجتمع رئيس المجلس الرئاسي ورئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة في القاهرة، تحت رعاية جامعة الدول العربية. وفي المؤتمر الصحفي المشترك، صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، بأن الهدف من الاجتماع هو تيسير الحوار الليبي - الليبي، وحل القضايا الخلافية المتعلقة بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وفي البيان الختامي، اتفق المحاورون الثلاثة، في جملة أمور، على إنشاء لجنة فنية "للنظر في التعديلات المناسبة لتوسيع قاعدة التوافق والقبول بالعمل المنجز من لجنة (6+6) وحسم الأمور العالقة حيال النقاط الخلافية حسب التشريعات النافذة". وشدد أيضا على ضرورة تشكيل "حكومة موحدة مهمتها الإشراف على العملية الانتخابية" وتوحيد المناصب السيادية. كما دعت البعثة ودعي المجتمع الدولي في البيان إلى دعم الاتفاق.

13 - وفي إطار جهود البعثة الرامية إلى المضي قدما في المسار الأمني، التقى الممثل الخاص بالجهات العسكرية والأمنية في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وممثلو الجهات الأمنية من المنطقة الغربية. وخلال تلك الاجتماعات، دعا الممثل الخاص بالجهات العسكرية والأمنية إلى دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية وتوحيد المؤسسات الأمنية. وسلط الضوء أيضا على الدور المحوري لهذه الجهات في تهيئة الظروف لإجراء انتخابات سلمية.

14 - وعلى المسار الاقتصادي، واصل مصرف ليبيا المركزي جهوده لإعادة توحيد فرعيه الشرقي والغربي، كما أعلن في 20 آب/أغسطس 2023. وشملت تلك الجهود استكمال توحيد إدارة البحوث والإحصاء ووحدة المعلومات المالية، وتوحيد إدارتي الرقابة على المصارف والنقد، والبدء في توفير السيولة للمصارف التجارية في المنطقة الشرقية. وفي 28 كانون الثاني/يناير، استعرض الممثل الخاص التطورات الاقتصادية والمالية مع محافظ مصرف ليبيا المركزي، مشددا على أهمية إدارة موارد الدولة بطريقة شفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة. وفي 30 كانون الثاني/يناير، وافق المصرف المركزي على إطار قانوني جديد للمركز الليبي للمعلومات الائتمانية، يهدف إلى إرساء مركزية القروض المصرفية وتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات الائتمانية.

15 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس مجلس النواب القرار رقم 105 لسنة 2023 القاضي بإنشاء لجنة فنية لإعادة هيكلة الميزانية الوطنية. وتتألف اللجنة الفنية، التي يرأسها رئيس لجنة التخطيط والموازنة العامة، من ممثلين عن المجلس الرئاسي، وحكومة الوحدة الوطنية، والمجلس الأعلى للدولة، والحكومة المعينة من قبل مجلس النواب، ومقر مصرف ليبيا المركزي وفرعه الشرقي، والمؤسسة الوطنية للنفط. ويكلف القرار اللجنة بمراجعة مخصصات الرواتب والعمليات؛ وضمان مشاركة المحافظات والبلديات في القرارات المتعلقة بخطط ومشروعات التنمية؛ وتمكين الإدارات المحلية من توليد مواردها الخاصة لتلبية أولويات الإنفاق؛ واقتراح إلغاء تدريجي لدعم الوقود والبنزين؛ وتوصية الحكومة وسلطات الأمر الواقع بإنشاء آلية للإنفاق على المشاريع، بما في ذلك القيام بعمليات الرصد والإبلاغ.

باء - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

16 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين وأفرقتها العاملة أداء مهامها بوصفها الإطار العام للدعم الدولي لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

17 - وفي 6 و 7 شباط/فبراير، شارك الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان - وهم مملكة هولندا وسويسرا والأمم المتحدة - في مائدة مستديرة حول حرية تكوين الجمعيات في ليبيا، تحت رعاية المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات. ونظم هذا اللقاء بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وضم ممثلين عن المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وسلط المشاركون الضوء على أهمية توسيع الحيز المدني في ليبيا وتهيئة الظروف لتحقيق انتقال سياسي ناجح، تتاح فيه الفرصة لجميع الليبيين لتشكيل مستقبل البلد.

18 - وفي 6 آذار/مارس، اجتمع الممثل الخاص مع الرؤساء المشاركين للفريق العامل المعني بالأمن (إيطاليا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأفريقي) المنبثق عن عملية برلين لمناقشة كيفية تسخير جهود المجتمع الدولي لدعم المسار الأمني. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن

ضرورة الحفاظ على الزخم في صيانة المكاسب التي تحققت على المسار الأمني وعقد اجتماع للفريق العامل المعني بالأمن في ليبيا في أقرب وقت ممكن.

جيم - المساعي الدولية والإقليمية

19 - وأصل الممثل الخاص العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لحشد الدعم لعملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. وشدد الممثل الخاص في اجتماعاته على أهمية توافق الآراء بين الجهات الفاعلة الدولية لحث أصحاب المصلحة الليبيين على المشاركة في الحوار السياسي وترشيح ممثليهم في الاجتماع التحضيري.

20 - وفي 5 شباط/فبراير، حضر الممثل الخاص مؤتمر قمة للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، في برازافيل، لاستعراض حالة عملية المصالحة الوطنية في ليبيا. وشدد الممثل الخاص في كلمته على أهمية استمرار دعم الاتحاد الأفريقي لليبيا. وشجع كذلك على نشر فريق خبراء تابع للاتحاد الأفريقي في ليبيا لتقديم دعم فني معزز لعملية المصالحة الوطنية التي يقودها الليبيون. وفي 26 و 27 شباط/فبراير، عقدت البعثة، بالشراكة مع المجلس الرئاسي، مؤتمرا في طرابلس لتهيئة عملية عدالة انتقالية ومصالحة جامعة تقوم على الحقوق وتركز على الضحايا في ليبيا. وترأس السيد اللافي المؤتمر الذي حضره ممثلو مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وأكثر من 95 ممثلا عن الضحايا ونشطاء المجتمع المدني من جميع أنحاء ليبيا. وناقش المشاركون سبل تعزيز المشاركة الآمنة والمستتيرة والهادفة للضحايا في آليات العدالة الانتقالية في المستقبل. وتعتزم البعثة إدراج التوصيات التي قدمها ممثلو الضحايا في استراتيجية المصالحة الوطنية.

دال - الحالة في المنطقة الغربية

21 - أوقفت قوات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية، كانت في طريقها لتأمين معبر غدامس - الدبداب على الحدود مع الجزائر، على ما أفيد في الزنتان على أيدي قوات متحالفة مع اللواء أسامة الجويلي، في الفترة من 6 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر. وبعد مناقشات بين رئيس المجلس الرئاسي واللواء الجويلي في طرابلس، اتفق الطرفان على نشر قوات الزنتان التابعة لوزارة الداخلية عند المعبر الحدودي. وفي غدامس، اندلعت احتجاجات صغيرة ضد سيطرة الزنتان على المنطقة. وأبلغ أيضا عن مظاهرات في نالوت بعد أن أعلن وزير الداخلية المكلف السيطرة على معبر رأس جدير على الحدود مع تونس في 17 كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي وقت لاحق، زار رئيس الأركان العامة للجيش الليبي الفريق أول ركن محمد الحداد غدامس ونالوت ومناطق حدودية أخرى لاستكشاف الترتيبات العملية بالتعاون مع المجتمعات المحلية.

22 - وفي 12 كانون الثاني/يناير، اقترح أعضاء "حراك 17 فبراير للإصلاح ومقاومة الفساد ودعم سيادة القانون" - وهي حركة رائدة مقرها مصراتة معارضة لحكومة الوحدة الوطنية - مطار مصراتة الدولي مطالبين بانسحاب قوة العمليات المشتركة من ميناء ومطار مصراتة، في أعقاب مزاعم بإساءة القوة استخدام السلطة ومشاركتها في أنشطة غير مشروعة. وفي محاولة لنزع فتيل التوترات، أصدر مجلس الوزراء في 15 كانون الثاني/يناير المرسوم رقم 21 (2024)، الذي يقيد وجود قوات أمن الحدود على المعابر البرية والبحرية. وامتثلت قوة العمليات المشتركة للأمر وانسحبت من مطار مصراتة الدولي في كانون الثاني/يناير، وتبعها جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الذي غادرت عناصره مبنى مطار معيتيقة الدولي في شباط/فبراير.

- 23 - وفي 9 شباط/فبراير، هاجم فرع غريان التابع لجهاز دعم الاستقرار، بقيادة القائد عبد الله شكري، مجمعا لقوة مكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الدفاع والموجود مقرها في مصراتة في غريان، واستولى عليه.
- 24 - وفي 12 شباط/فبراير، اندلعت اشتباكات مسلحة بين الكتيبة 103 مشاة وعناصر تابعة للقائد المحلي محمد كشلاف، المعروف أيضا باسم "القصب"، في الزاوية، عقب القتل المزعوم لفرد من جماعته المسلحة خلال مهمة لمكافحة الاتجار كانت تقوم بها الكتيبة 103 مشاة.
- 25 - وفي 17 شباط/فبراير، قتل ما لا يقل عن 10 أشخاص في حي أبو سليم في طرابلس نتيجة نزاع على السلطة داخل جهاز دعم الاستقرار. وكان من بين الضحايا عنصران على الأقل من جهاز دعم الاستقرار، إلى جانب ثمانية من أقاربهما من قبيلة المشاشية ومن مدينة العجيلات، غرب الزاوية. وفتحت النيابة العامة، بالتعاون مع جهاز المباحث الجنائية، تحقيقا رسميا.
- 26 - وفي 18 آذار/مارس، أعلق معبر رأس جدير الحدودي بين تونس وليبيا عقب تجدد التوترات بين قوات زواري وقوات إنفاذ القانون التابعة لوزارة الداخلية التي أرسلت إلى هناك (أساسا من طرابلس) منذ شهر كانون الأول/ديسمبر كترتيب أممي أولي. وفي 28 آذار/مارس، اتفق رئيس هيئة الأركان العامة، الفريق أول ركن الحداد، وممثلون عن قوات زواري على نشر عناصر تابعة لوزارة الدفاع في رأس جدير لتأمين المنطقة والتمهيد لإعادة فتح المعبر.

هاء - الحالة في المنطقة الشرقية

- 27 - في أوائل شباط/فبراير، أفادت مصادر إعلامية بتعبئة لقوات الجيش الوطني الليبي (البرية والجوية والبحرية) باتجاه مدينة سرت. وارتبطت التعبئة بمناورة عسكرية واسعة النطاق أجريت في منطقة صحراوية تقع شرق سرت في أوائل آذار/مارس تحت إشراف اللواء صدام حفتر، أمر عمليات القوات البرية بالجيش الوطني الليبي. وفي أوائل آذار/مارس أيضا، أفادت تقارير بأن القوات العسكرية الغربية نظمت عرضا عسكريا ومناورة عسكرية في مصراتة والمنطقة الصحراوية الواقعة جنوب بني وليد.

واو - الحالة في المنطقة الجنوبية

- 28 - تأثر متوسط إنتاج البلد من النفط البالغ 1,2 مليون برميل يوميا بإغلاق حقل الشرارة النفطي في الفترة من 3 إلى 21 كانون الثاني/يناير بسبب احتجاجات نظمها السكان المحليون اعتراضا على ندرة الوقود والبنزين ومحدودية الفرص الاجتماعية - الاقتصادية في الجنوب. ويساهم حقل الشرارة النفطي في إنتاج البلد اليومي من النفط بنسبة 24 في المائة تقريبا. وأدى الإغلاق إلى تعليق إمدادات النفط الخام إلى محطة الزاوية مؤقتا، الأمر الذي دفع المؤسسة الوطنية للنفط إلى إعلان حالة القوة القاهرة في الشرارة في 7 كانون الثاني/يناير. وهدد المحتجون أيضا بإغلاق حقل الفيل النفطي إذا لم تُعالج شكاواهم. وبعد ما أفادت به تقارير من حكومة الوحدة الوطنية لبت بعض مطالب المحتجين، أكد نائب رئيس الوزراء، رمضان أبو جناح، إعادة فتح الحقل النفطي في 21 كانون الثاني/يناير.

زاي - المنظمات المتطرفة العنيفة

- 29 - في الفترة من 3 إلى 5 كانون الثاني/يناير، نفذ جهاز الأمن الداخلي وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عمليات أمنية ضد عناصر يُشتبه في أنها مرتبطة بصلات بتنظيم الدولة الإسلامية

(داعش) في تاجوراء. فقد أبلغ جهاز الأمن الداخلي باعتقال شخص يُزعم أنه عضو سوري في تنظيم الدولة الإسلامية، وأعلن جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلقاء القبض على هاشم أبو سدره ("حبيب")، الذي يُنظر إليه باعتباره زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا.

حاء - الحالة الاقتصادية

30 - ظلت الانقسامات بين السلطات الشرقية والغربية تعرقل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمناطق المتضررة من العاصفة دانيال وإعادة إعمارها بفعالية. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم 842، الذي يأذن بصرف 25 في المائة من مبلغ البليون دينار ليبي (400 مليون دولار) الذي سبقت الموافقة على تخصيصه لصندوق إعمار مدينتي بنغازي ودرنة، الذي يعمل بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم تعافي المناطق المتضررة من النزاع في بنغازي ودرنة وإعادة تأهيلها. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم 856، الذي يأذن لوزارة التخطيط بالبدء في صرف مبلغ آخر قدره 8,8 بلايين دينار ليبي (1,8 بليون دولار) من خلال وزارة الحكم المحلي لفائدة البلديات الموجودة في جميع أنحاء ليبيا التي تتقدم بطلبات لتنفيذ مشاريع إنمائية. ولم تتشاور الحكومة مع اللجنة المالية العليا بشأن القرارين، ولكن لم يتسن التأكد من قيام مصرف ليبيا المركزي بصرف الأموال لاحقاً.

31 - وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس النواب القرار رقم 181 القاضي بتعيين بلقاسم حفتر مديراً تنفيذياً لـ "صندوق إعادة إعمار درنة والمدن والمناطق المتضررة". وفي 6 شباط/فبراير، أصدر مجلس النواب كذلك القانون رقم 1 الذي يقضي بإنشاء "صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا"، مع تعيين بلقاسم حفتر مديراً عاماً له. ووفقاً للقانون، ستُتقل تبعية عشر من جهات التنمية والإعمار إلى الصندوق الذي أنشئ حديثاً، منها "صندوق إعادة إعمار درنة والمدن والمناطق المتضررة".

32 - ونشر مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية تقريريهما عن الإيرادات والإنفاق العام لعام 2023 يومي 7 و 10 كانون الثاني/يناير 2024 على التوالي. وكشف التقريران أن النفقات في عام 2023 بلغ مجموعها حوالي 125,7 بليون دينار ليبي (26,03 بليون دولار)، في حين أن الإيرادات بلغت 125,9 بليون دينار ليبي (26,07 بليون دولار). ومثل ذلك نقصاناً كبيراً في الفائض المالي السنوي، الذي انخفض من 6,5 بلايين دينار ليبي (1,3 بليون دولار) في عام 2022 إلى 200 مليون دينار ليبي (41 مليون دولار) في عام 2023. وأعرب المصرف المركزي عن قلقه إزاء انخفاض الاحتياطيات الأجنبية الليبية بنحو 10 بلايين دولار خلال عام 2023، ودعا إلى التحلي بالانضباط في الإنفاق العام لحماية الاحتياطيات.

33 - وفي 13 كانون الثاني/يناير 2024، افتتح رئيس الوزراء "قمة الطاقة والاقتصاد" التي عُقدت على مدى يومين في طرابلس، والتي سلط خلالها الضوء على تحسن مناخ الاستثمار في صناعة الهيدروكربون في البلد وعلى التزام ليبيا باستكشاف مصادر الطاقة البديلة والمتجددة. وخيمت على هذا الحدث ظلال قرار النائب العام القاضي بإرجاء توقيع اتفاق استثماري متعلق بحقل الحمادة النفطي بين المؤسسة الوطنية للنفط وائتلاف من شركات الطاقة الأجنبية. وقد جاء قرار النائب العام بإخضاع اتفاق الحمادة الاستثماري لمزيد من التدقيق في أعقاب النقد الذي وجهه مجلس النواب للاتفاق والذي يتمثل في أن بعض أحكامه تضر بمصالح ليبيا، مثل التنازل عن حصة "غير معقولة" للمصالح الأجنبية.

34 - ووسط تحذيرات مصرف ليبيا المركزي من أزمة سيولة تلوح في الأفق، أصدر رئيس مجلس النواب، في 14 آذار/مارس، القرار رقم 15 لسنة 2024، الذي يوافق على فرض رسم مؤقت بقيمة 27 في المائة على سعر الصرف الرسمي للعملة الأجنبية. وينص القرار على أن تستخدم الإيرادات المتحققة من الرسم في تمويل مشروعات تنمية والمساعدة في سداد الدين الوطني. وأثار إصدار القرار انتقادات من داخل المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب وحكومة رئيس الوزراء الليبية ولدى عامة الناس. وفي غضون ذلك، انخفضت قيمة الدينار الليبي مقابل دولار الولايات المتحدة من 5,2 ديناراً ليبية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 7,2 ديناراً ليبية في نهاية آذار/مارس، ما أثر سلباً على القدرة الشرائية للأسر المعيشية الليبية.

ثالثاً - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

35 - واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، مع التركيز على الأعمال التحضيرية للانتخابات المجالس البلدية. غير أن حكومة الوحدة الوطنية لم تصرف تمويلاً للانتخابات البلدية ولم تحدّث قاعدة بيانات الناخبين المؤهلين استجابةً لطلب المفوضية المقدم في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

36 - وأعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، خلال مؤتمر صحفي عقده في 1 كانون الثاني/يناير، أنها تعزم إجراء الانتخابات في 97 بلدية في جميع أنحاء ليبيا في عام 2024، وقدمت معلومات عن التغييرات في عملية تسجيل الناخبين في المجالس البلدية. وانتهت المفوضية من تحديد أماكن الاقتراع، وتعديل برمجيات تسجيل الناخبين، وتدريب الموظفين، وتفعيل مركز الاتصال، وإنتاج مواد لتوعية الجمهور. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد سلسلة من حلقات العمل لموظفي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ينصب فيها التركيز على استراتيجيات لمكافحة حملات نشر الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة.

37 - وفي الفترة من 2 إلى 4 شباط/فبراير، أوعزت وزارة الداخلية في الحكومة المعينة من قبل مجلس النواب إلى 11 مكتبا من المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات الموجودة في شرق ليبيا بأن تعلق أنشطتها. وقد سُمح للمكاتب باستئناف أنشطتها في 19 شباط/فبراير، بعد أن قامت البعثة بتيسير الأمر. وفي غضون ذلك، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم المفوضية في إعادة إنشاء مكتبها الميداني في درنة، الذي تضرر بشدة من جراء الفيضانات التي أعقبت العاصفة دانيال.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

38 - استمر وقوع حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا، وهو ما أشاع مناخاً من الخوف قوض حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وظلت منظمات المجتمع المدني تواجه عملية تسجيل تقييدية مكنت سلطات الدولة من رفض الاعتراف بها أو حلها لأسباب غير محددة وفضفاضة، فضلاً عن مواجهتها عراقيل إدارية كبيرة وضعتها مفوضية المجتمع المدني في طريقها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أطلقت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً جديداً لمعالجة قضية

المفقودين، في إطار تعزيز العدالة الانتقالية والمساءلة في ليبيا، من خلال دعم مشاركة الضحايا وبناء مؤسسات معنية بقطاع الأمن قادرة على الاستجابة.

39 - وفي 9 كانون الثاني/يناير، أقر مجلس النواب قانونا يجرم السحر والشعوذة والكهانة. ويعاقب القانون على بعض الأفعال بالإعدام. وأثار أعضاء السلطة القضائية والأكاديميون والمدافعون عن حقوق الإنسان شواغل بشأن احتمال استخدام هذا القانون لاستهداف الأقليات الدينية والنشطاء السياسيين والمجتمع المدني.

1 - سيادة القانون

40 - ظلت البعثة تلاحظ حالات أُرجئت فيها قضايا منظورة أمام المحاكم بسبب غياب المدعى عليهم، من بينها محاكمة كبار مسؤولي النظام السابق. ويسلط تكرار غياب المدعى عليهم عن المثول أمام المحكمة الضوء على التحدي المنهجي أمام كفالة إمكانية اللجوء إلى العدالة والمحاكمة العادلة.

41 - وأوفدت البعثة خبيرا دوليا إلى النيابة العسكرية الليبية في الفترة ما بين 20 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 19 كانون الثاني/يناير 2024، كي يساعدها في استعراض الإطار القانوني الحالي ويطلعها على أفضل الممارسات الرامية إلى تحسين إدارة العمل الذي تضطلع به النيابة العسكرية. وواصلت البعثة أيضا دعم النيابة العامة في جهودها الرامية إلى زيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة وتحسين شفافية العمليات القانونية.

2 - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

42 - أفادت تقارير بأن جهات أمنية غربية وشرقية كانت ضالعة في عمليات اختفاء قسري واعتقال تعسفي واحتجاز. وفي بعض الحالات، زعم أن الضحايا تعرضوا لمختلف أشكال سوء المعاملة، ومنها التعذيب أو القتل خارج نطاق القضاء. واستمر استخدام هذه الأعمال كأدوات إكراه ضد المعارضين السياسيين الفعليين أو المفترضين وأسرههم. ففي آذار/مارس 2024، عُرف أن ما لا يقل عن 60 شخصا احتُجزوا بسبب انتمائهم السياسي الفعلي أو المفترض.

43 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، اختُطف ثلاثة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاء كانوا قد سافروا إلى بنغازي ليشاركوا في إحدى جلسات مجلس النواب لمناقشة تعديل قانون نظام القضاء. وأُطلق سراحهم في اليوم نفسه وأعيدوا إلى طرابلس. وفي 13 كانون الثاني/يناير 2024، اختفى في بنغازي رئيس إحدى الجمعيات الخيرية التي تمارس نشاطها في الجنوب بعد أن زُعم أنه أهان قيادة الجيش الوطني الليبي. وفي 29 كانون الثاني/يناير، اعتقل جهاز المباحث الجنائية أحد نشطاء حقوق الإنسان دون أمر قضائي واحتُجز في محكمة طرابلس؛ وتمكن الناشط من الفرار في 31 كانون الثاني/يناير.

44 - وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، أكدت السلطات الشرقية وفاة وزير الدفاع السابق المهدي البرغثي وأحد أبنائه وسبعة أشخاص آخرين، في ظل مزاعم بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب، بعد أن اعتقلتهم جهات أمنية مرتبطة بالجيش الوطني الليبي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واحتجزتهم. ودعت البعثة السلطات الليبية المختصة إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في الوفيات وتقديم معلومات عن مصير الآخرين الذين وردت تقارير تفيد بأنهم ما زالوا مفقودين.

3 - المهاجرون واللاجئون

45 - ظلت ليبيا بلد مقصد وبلد عبور للمهاجرين وطالبي اللجوء. فوفقا للمنظمة الدولية للهجرة، وصل عدد المهاجرين في ليبيا في كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 706 369 مهاجرا، من بينهم أطفال تقدر نسبتهم بحوالي 10 في المائة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الارتفاع في عدد المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط من ليبيا. وفي أواخر آذار/مارس، اكتشفت السلطات الأمنية مقبرة جماعية تحتوي على 65 جثة على الأقل في جنوب غربي ليبيا؛ ويعتقد أن الجثث لمهاجرين ماتوا في عملية تهريب فاشلة عبر الصحراء. وحتى 16 آذار/مارس، اعترض خفر السواحل الليبي 3 311 مهاجرا ولاجئا في البحر وأعادهم إلى ليبيا. وأبلغ عن وفاة 558 شخصا آخرين في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 25 آذار/مارس 2024 على طول الساحل الليبي. وتلقى المهاجرون واللاجئون الذين نزلوا في الموانئ الليبية، التي تتمتع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بإمكانية الوصول إليها، مساعدات إنسانية منقذة للحياة. وحتى 20 آذار/مارس، كان 3 427 مهاجرا ولاجئا محتجزين في مراكز احتجاز رسمية في جميع أنحاء ليبيا، من بينهم 348 طفلا.

46 - ومنذ بداية النزاع في السودان في نيسان/أبريل 2023، وصل عدد أكبر من اللاجئين السودانيين إلى الكفرة عبر حدود البلد الجنوبية. ودخل معظم اللاجئين عبر المعابر غير النظامية، ومعظمهم مباشرة من السودان أو عبر تشاد، في حين شقت أقلية طريقها من مصر. وحتى أواخر آذار/مارس، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 14 516 لاجئا سودانيا وصلوا إلى ليبيا منذ منتصف نيسان/أبريل 2023، مع وجود 2 736 آخرين ينتظرون التسجيل.

47 - واستمر طرد المهاجرين وطالبي اللجوء من تونس بالقرب من مناطق نالوت وتيجي وغدامس في ليبيا. وحتى 28 آذار/مارس، كان مسؤولو وزارة الداخلية الليبية ووزارة الدفاع وحرس الحدود الليبي والجمارك الليبية قد اعترضوا ما مجموعه 8 664 مهاجرا وشخصا بحاجة إلى حماية دولية على الحدود التونسية، مع تسجيل 29 حالة وفاة. ونقلت السلطات الليبية الأشخاص الذين اعترضوا على الحدود إلى مرفق احتجاز العسة الذي يشغله حرس الحدود الليبي، وكذلك إلى مراكز احتجاز يشغلها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في طرابلس، وإلى بئر الغنم التي يوجد بها مركز احتجاز غير رسمي. وتعاني وكالات الأمم المتحدة من ضعف إمكانية الوصول إلى مركز العسة وغيره من مراكز الاحتجاز الرسمية لتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. وقد تدهورت الأوضاع في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية بسبب ضعف إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وزيادة أعداد الأفراد المحتجزين.

48 - وفي 8 شباط/فبراير، عقدت فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المعنية بوضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا اجتماعا في طرابلس لبحث الأولويات العاجلة والخطوات التالية المتعلقة بإدارة اللاجئين والهجرة في ليبيا.

4 - الفئات التي تعيش في ظل أوضاع هشة

49 - لا يزال ما لا يقل عن 25 امرأة و 45 طفلا من الذين يُزعم أنهم مرتبطون بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) خاضعين للاحتجاز التعسفي، دون أن تُراعى الأصول القانونية حيالهم أو أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وكثيرا ما يتعرض هؤلاء للعنف الجنسي وغيره من انتهاكات وتجاوزات

حقوق الإنسان. وحثت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة السلطات الليبية على أن تكفل مراعاة الأصول القانونية وأن تطلق سراح المحتجزين احتجاجاً تعسفياً وأن تيسر عمليات الإعادة إلى الوطن.

5 - العدالة الانتقالية والمصالحة استناداً إلى الحقوق

50 - قدمت البعثة المساعدة التقنية إلى المجلس الرئاسي، ودعمت الجهود الرامية إلى اعتماد استراتيجية مصالحة وطنية تستند إلى الحقوق وصياغة قانون مصالحة يكون شاملاً للجميع وتمحوراً حول الضحايا. وفي 3 كانون الثاني/يناير، ناقش مجلس النواب مشروع قانون للمصالحة بدأ غير متسق مع المعايير الأساسية لحقوق الإنسان. وأطّعت البعثة مجلس النواب الليبي وغيره من المحاورين الليبيين المعنيين على ما لديها من شواغل إزاء مشروع القانون. وفي 30 كانون الثاني/يناير، قدم المجلس الرئاسي مشروع قانون المصالحة الذي أعده بنفسه إلى مجلس النواب.

51 - وفي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقدت البعثة، بدعم تقني من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، حلقة عمل في طرابلس، بتكليف من مجلس حقوق الإنسان لدعم السلطات الليبية في وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2023 (S/2023/967). وفي المجموع، حضر حلقة العمل 19 مشاركاً (من بينهم 9 نساء) من المنطقة الجنوبية، بمن فيهم ممثلون للمجتمع المدني، وصاغوا توصيات لإجراء إصلاحات مؤسسية في قطاعي الأمن والعدالة، في إطار عملية العدالة الانتقالية.

52 - وقام السيد اللافي، بدعم من الاتحاد الأفريقي، بعقد اجتماعات تحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية، الذي سيعقد في سرت في نيسان/أبريل 2024، وذلك في 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر في سبها، و 14 و 15 كانون الثاني/يناير 2024 في زوارة، و 13 شباط/فبراير في الزنتان، و 18 آذار/مارس في غات. وفي 15 كانون الثاني/يناير، أدلى الممثل الخاص بملاحظات ختامية في الاجتماع التحضيري المعقود في زوارة، شدد فيها على أن المصالحة عملية طويلة الأجل وأنها ينبغي أن تجري بالتوازي مع العملية السياسية.

6 - سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

53 - في 10 كانون الثاني/يناير، قدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة إحاطة إلى فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المهاجرين واللجئين من جانب جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وغيره من الجهات الأمنية. وأشارت إلى أن الحالة في ليبيا لا تزال تتطلب رصدًا صارماً وعملاً متضافراً في إطار التصدي للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي للاجئين، بما فيها تلك التي ترتكبها قوات تتلقى دعماً من الأمم المتحدة.

جيم - قطاع الأمن

1 - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وتوحيد قوات الأمن

54 - في 17 كانون الأول/ديسمبر 2023، يَسَّرت البعثة تدريباً لأكثر من 20 ضابطاً، من بينهم امرأتان، من إدارتي التحقيق ومكافحة الإرهاب في جهاز الأمن الداخلي. وشمل التدريب المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالاحتجاز ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

55 - وفي 9 و 10 كانون الثاني/يناير 2024، استضافت البعثة حلقة عمل في تونس العاصمة لتحسين التعاون بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمؤسسات الأمنية بشأن إصلاح قطاع الأمن. وشارك في الحلقة أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة واللجنة العسكرية المشتركة 5+5، إضافة إلى مسؤولين أمنيين آخرين وممثلين عن المجتمع المدني. وكان من بين المشاركين امرأة واحدة من مجلس النواب، وست نساء من منظمات من المجتمع المدني من جميع أنحاء البلد. وشددت حلقة العمل على دور السلطات التشريعية والمجتمع المدني في إصلاح قطاع الأمن، وأصدرت توصيات، بما في ذلك توصيات بشأن تجريد المناطق الحضرية من السلاح وتجنب استخدام القوات العسكرية للأمن الداخلي.

56 - وواصلت البعثة العمل مع ممثلي المؤسسات الليبية والمجتمع الدولي بشأن العملية التمهيدية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي 14 شباط/فبراير، عقدت البعثة اجتماعاً للفريق العامل التقني المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في طرابلس، بمشاركة ممثلين عن المجلس الرئاسي ووزارة العمل ومجلس الأمن القومي، في بنغازي، فضلاً عن الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي وفريق الأمم المتحدة القطري. وسلط المشاركون الضوء على أهمية وضع مدونة لقواعد السلوك للأجهزة الأمنية وتجريد المناطق السكنية من السلاح.

57 - وواصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعوة إلى اعتماد تشريع ضد تجنيد الأطفال/ارتباطهم بالقوات والجماعات المسلحة. وأكدت وزارة الدفاع التزامها بتعزيز التشريعات لحماية الأطفال في النزاع المسلح، بما في ذلك وضع قانون جديد لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وتنقيح القانون رقم 21 (1991) لرفع سن التجنيد الطوعي من 17 إلى 18 سنة. وأطلعت وزارة الدفاع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على مقترحي الإصلاح التشريعي لاستعراضهما وتقديمهما إلى مجلس النواب، من أجل إجراء مزيد من المناقشة بشأنهما وسنهما.

2 - إدارة الأسلحة والنخائر

58 - توالى الأنباء عن حوادث ناجمة عن ألغام أثرت على مدنيين. ففي 7 كانون الثاني/يناير، أصيب رجل بجروح جراء انفجار متفجرات من مخلفات الحرب في عين زارة، جنوب طرابلس. وفي 18 كانون الثاني/يناير، اصطدمت سيارة بلغم أرضي في غدامس، غرب ليبيا، ولم يُبلَّغ عن وقوع إصابات. وفي 3 شباط/فبراير، أصيب صبي يبلغ من العمر سبع سنوات بجروح خطيرة من جراء نخائر غير منفجرة في تاورغة، شرق مصراتة. وفي 11 شباط/فبراير، وقع حادث مماثل في طرابلس، أصيب فيه شقيقان يبلغان من العمر سبعة أعوام وأحد عشر عاماً بجروح خطيرة. وردا على ذلك، نفذ جهاز المباحث الجنائية عمليات تطهير في طرابلس.

59 - وظلت عمليات عدة جهات شريكة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في بنغازي وسرت معلقة، منذ القرار الصادر في 12 آب/أغسطس عن جهاز البحث الجنائي التابع لوزارة الداخلية بالحكومة المعينة من قبل مجلس النواب (انظر S/2023/967، الفقرة 62).

60 - وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة دورة تدريبية عملياتية لمدة ثلاثة أسابيع لفائدة 16 ضابطاً من المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب مع التركيز على ضمان الجودة. وفي 30 كانون الثاني/يناير 2024، ترأست البعثة مع المركز أول اجتماع فصلي حضوري للجهات الشريكة المنفذة في تونس العاصمة، لمواجهة التحديات المتعلقة بتسجيل المنظمات غير الحكومية، ومنح التأشيرات، والتمويل، والتعليق المستمر للعمليات من قبل الأطراف الشريكة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في الشرق.

3 - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

61 - لم تُسجَل أي انتهاكات لوقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثة متابعتها عن كثب للتقارير المتعلقة بالمناورات العسكرية الواسعة النطاق وتعبئة القوات في المنطقة الشرقية، من أجل منع انتهاكات وقف إطلاق النار التي قد تؤدي إلى تصعيد التوترات.

62 - وواصل مراقبو وقف إطلاق النار الدوليون التابعون للبعثة دعم نظرائهم الليبيين في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وواصلت البعثة أيضاً العمل مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ومراقبي وقف إطلاق النار الليبيين، ولجان الاتصال من تشاد والسودان وليبيا والنيجر، لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بشأن انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، زودت البعثة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بالمعدات اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات عن القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتبقة الأجانب. وشكلت عودة عدة مئات من المقاتلين من ليبيا إلى تشاد تطوراً إيجابياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن الأزمات في البلدان المجاورة لا تزال تعوق عملية الانسحاب وتؤثر سلباً على عمل لجان الاتصال.

63 - وفي الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر، يسّرت البعثة، في تونس العاصمة، عقد حلقة عمل تقنية بشأن المعايير وأفضل الممارسات الدولية لرصد وقف إطلاق النار، مع مراقبي وقف إطلاق النار الليبيين، وممثلين عن اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

دال - تمكين المرأة

64 - في 10 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) حلقة عمل على شبكة الإنترنت بمشاركة 20 امرأة ليبية بشأن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان في ليبيا. واتّبعت حلقة العمل التوصية الواردة في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (S/2022/740) لتعزيز المساءلة على نطاق المنظومة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

65 - وفي 25 كانون الأول/ديسمبر، نشر مجلس البحوث والدراسات الشرعية بدار الإفتاء، برئاسة مفتي عام ليبيا، مذكرة توضيحية لقراره رقم 2، الصادر في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الذي يحظر استخدام مصطلح "النوع الاجتماعي" أو "النوع الجنساني". وفي المذكرة، يوصف المصطلح بتهديد للمجتمع الليبي

والقيم الإسلامية، وتدعى الجهات المسؤولة إلى تنفيذ القوانين السارية لمعاقبة من يدافعون عن المصطلح ويستخدمونه.

66 - وفي 16 كانون الثاني/يناير 2024، في طرابلس، نظمت لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بالمجلس الأعلى للدولة حلقة عمل حضرتها عضوات المجلس الأعلى ومجلس النواب، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني. وركزت المناقشات في الحلقة على حصة المرأة في الهيئات التشريعية والتنفيذية والبلدية، وصدرت عنها توصيات لزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية.

هاء - الشباب والسلام والأمن

67 - في أيلول/سبتمبر 2023، أطلقت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف، برنامج "رائدات"، وهو برنامج تدريبي مدته عام واحد يهدف إلى إعداد قائدات المستقبل في ليبيا. وفي المجموع، ستتلقى التدريب 30 شابة ليبية بشأن حقوق الإنسان، وبشأن التشريعات والسياسات، لتعزيز مشاركة المرأة ومكافحة خطاب الكراهية. وفي شباط/فبراير، دعم البرنامج 12 شابة لإجراء جولة دراسية في برلمان الاتحاد الأوروبي في بروكسل، حيث تفاعلن مع أعضاء في البرلمان وتواصلن مع اختصاصيين شباب في شبكة السياسة الخارجية بشأن تأثير النزاع على الشباب في ليبيا. ومن المقرر القيام بجولة دراسية مماثلة للمتابعة في نيسان/أبريل 2024 إلى الاتحاد الأفريقي.

68 - وفي الفترة من 9 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، دعمت البعثة مؤسسة الحوار والمناظرة في ليبيا في تنظيم محاكاة لنموذج الأمم المتحدة في مصراتة. وفي المجموع، شارك 50 شابا ليبيا، من بينهم 25 شابة، مما تمخض عنه تعزيز مهاراتهم في المناظرة والقيادة.

واو - تنسيق المساعدة الدولية

69 - في 24 كانون الثاني/يناير، أصدر البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تقييما سريعا للأضرار والاحتياجات الناجمة عن الفيضانات التي حدثت في شرق ليبيا في 10 و 11 أيلول/سبتمبر 2023. وتناول التقرير الأضرار والخسائر، وكذلك احتياجات التعافي وإعادة الإعمار، في مختلف قطاعات الاقتصاد الليبي. وقُدِّرت احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 1,8 بليون دولار وتهم نحو 1,5 مليون شخص. وشدد التقرير على أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين فيما بين الجهات الوطنية صاحبة المصلحة ودعم الأطراف الشريكة الدولية لتحقيق تعاف مرن وشامل للجميع ومستدام لشعب ليبيا.

70 - واستمرت البعثة في تواصلها مع الجهات صاحبة المصلحة في جميع أنحاء البلد لإنشاء منصة وطنية منسقة لجهود إعادة إعمار المناطق المتضررة من الفيضانات ودعم توزيع عادل وشفاف للموارد من أجل إعادة الإعمار والتنمية المستدامة في جميع أنحاء ليبيا، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2702 (2023).

زاي - الدعم الإنساني ودعم بناء السلام ودعم التنمية

71 - في 1 كانون الثاني/يناير 2024، مُدِّد النداء العاجل للأمم المتحدة لتوفير الاستجابة الغذائية لليبيا الذي قيمته 71,4 مليون دولار حتى آذار/مارس 2024 بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية وتيسير نقل المساعدات والدعم للمتضررين إلى إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة

2023-2025. ولغاية 20 شباط/فبراير 2024، وصلت الجهات الشريكة في المجال الإنساني إلى 247 000 شخص بالمساعدات الإنسانية، وذلك من أصل 250 000 شخص مستهدف. وموّل النداء العاجل بنسبة 84 في المائة حتى شباط/فبراير.

72 - وفي مسعى لمواصلة مكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة، أقامت البعثة شراكات مع منافذ إعلامية ومنظمات غير حكومية ومبادرات محلية لتقصي الحقائق، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وساعدت البعثة في التصدي للأنشطة الرقمية الرامية إلى تعطيل جهود بناء السلام، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية على التماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية.

رابعاً - نشر البعثة والترتيبات الأمنية

73 - حافظت الأمم المتحدة على متوسط وجود قوامه نحو 305 موظفين مدنيين، منهم 89 موظفاً وطنياً، و 211 موظفاً دولياً، وخمسة من متطوعي الأمم المتحدة. ومن بين هؤلاء، كان 298 موظفاً موجودين في طرابلس، وستة في تونس العاصمة، وواحد في سبها. واحتفظت البعثة أيضاً بثلاثة أفراد مقدمين من حكومات، أحدهم موجود في طرابلس واثنان في تونس العاصمة. واستمر إيواء الموظفين الدوليين التابعين لبعثة الأمم المتحدة ومكاتبها في مجمع أويا في طرابلس، الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة.

74 - وفي إطار الاستجابة لحالة الطوارئ في أعقاب العاصفة دانيال، واصلت البعثة تقديم الدعم الأمني لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في ظل تعزيز حضور أفراد الأمن في درنة والبيضاء. واستمرت المناقشات بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة بشأن إنشاء مكتب للأمم المتحدة في سبها.

خامساً - تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل لعام 2021

75 - واصلت البعثة جهودها لتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل وبما يتفق مع قرار مجلس الأمن 2702 (2023). ومع مراعاة الاعتبارات السياسية والأمنية والتشغيلية واللوجستية الرئيسية، واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري النهوض بجميع الجهود الرامية إلى زيادة بصمتهما وقدراتهما التمكينية الأخرى في بنغازي وسبها. وأوفدت بعثة مشتركة بين البعثة والفريق القطري إلى سبها في 27 شباط/فبراير، لاستعراض الجهود الجارية للنهوض بمبادرات التنمية المحلية وبناء السلام. ووفقاً للتوصيات أيضاً، تعاونت البعثة والفريق القطري في البرامج المشتركة التي تركز على بناء القدرات في مجال الحوكمة؛ ودعمًا جهود المصالحة الوطنية والحوكمة الاقتصادية؛ ونفذًا برامج موجهة إلى الفئات الضعيفة، مثل النساء والمهاجرين والشباب. واستمرت اجتماعات التكامل المنتظمة في استكشاف المزيد من الروابط بين العمل السياسي للبعثة وبرامج الفريق القطري.

76 - وبالإضافة إلى ذلك، وضعت البعثة استراتيجيات اتصال هادفة لتعزيز المساعي الحميدة للممثل الخاص. وفي مسعى متواصل لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة، عززت البعثة الشراكات مع كليات الإعلام، ومنافذ وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمبادرات المحلية لتقصي الحقائق، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

77 - تكتسي جهود ممثلي الخاص لعقد حوار شامل للجميع من أجل تسوية المسائل العالقة، وتمكين جميع الليبيين من ممارسة حقهم في اختيار قادتهم أهمية حاسمة وينبغي دعمها. ولضمان نجاح العملية السياسية ينبغي للقادة الليبيين أن يشاركوا في وساطة الأمم المتحدة بحُسن نية وبروح التوافق وأن يولوا الأولوية للمصلحة الوطنية. ولذلك، فإنني أدعو القادة الليبيين الرئيسيين إلى أن يُبدوا إرادتهم السياسية لإجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع بأسرع ما يمكن، بسبل منها ترشيح ممثلين دون تأخير في الاجتماعات التحضيرية التي ستعقد تحت رعاية الممثل الخاص.

78 - وإن الانتخابات البلدية أساسية للحكم التمثيلي الفعال على المستوى المحلي. وأرحب بإعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن نيتها تنظيم انتخابات في 97 بلدية في عام 2024. ومن الأهمية بمكان أن تسمح السلطات الليبية للمفوضية بالعمل الميداني وإجراء تلك الانتخابات دون عوائق، بسبل منها توفير التمويل اللازم وغيره من المساعدات الضرورية في الوقت المناسب.

79 - وتواصل لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين وأفرقتها العاملة توفير منبر هام لتنسيق أعمال الجهات الشريكة الدولية المعنية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية، مع الجهات الفاعلة الليبية. وأرحب بالاجتماع الذي عقده الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، الذي ضم ممثلين عن المؤسسات الليبية ذات الصلة للتأكيد على أهمية توسيع الحيز المدني في ليبيا وخلق الظروف لتحقيق انتقال سياسي ناجح. وأشجع الأفرقة العاملة الأخرى، ولا سيما الفريقان العاملان السياسي والاقتصادي، على استئناف عملهما دعماً للمساعي الحميدة للأمم المتحدة.

80 - وبالتوازي مع جهود الأمم المتحدة لتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية، فإن عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع وقائمة على الحقوق، مع المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والمأمونة للنساء والشباب والمجتمع المدني، هي ركن أساسي للسلام والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء ليبيا. وأشيد بجهود المجلس الرئاسي، بدعم من الاتحاد الأفريقي ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، للمضي قدماً بالخطوات التحضيرية نحو عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في سرت. وأشدّد كذلك على أهمية الأخذ بنهج للمصالحة يركز على الضحايا، استناداً إلى المبادئ الدولية للعدالة الانتقالية. وإن المصالحة الوطنية الناجحة تتطلب أيضاً وجود مؤسسات للدولة تكون موحدة وتمثيلية تحكم البلد.

81 - ولا يزال يساورني القلق إزاء الوضع الأمني العام في جميع أنحاء البلد، وسط استمرار التوترات والاشتباكات المتفرقة بين الجماعات المسلحة، بما في ذلك في غدامس وغريان ومصراتة والزواوية والزنتان ورأس جدير ومدن أخرى. وأدعو جميع الجهات الأمنية إلى المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى توحيد المؤسسات الأمنية في البلد والعمل على كفالة تهيئة بيئة أمنية مواتية لإجراء الانتخابات في جميع أنحاء البلد. وأرحب باستمرار مشاركة القادة المحليين وزعماء القبائل لتهدئة التوترات، وأؤكد أهمية استمرار تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

82 - وإن الانتهاكات الواسعة النطاق التي ترتكبها الجهات الأمنية الغربية والشرقية للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، وعدم مساءلة الجناة، يبعثان على القلق البالغ. وإن استمرار حالات الاختفاء القسري وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين تبرز السيطرة المفرطة للسلطات والجهات الأمنية

على المجتمع المدني والأشخاص ذوي الآراء المعارضة في ليبيا. وأشعر أيضا بالجزع إزاء التقارير المتكررة عن عمليات قتل خارج نطاق القضاء أو حالات سوء معاملة وتعذيب لمحتجزين على أيدي الجهات الأمنية.

83 - ولا يزال المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء معرضين لمخاطر جسيمة تتعلق بالحماية، على أيدي شبكات الاتجار بالبشر وغيرها من الشبكات الإجرامية. ومن الضروري إخلاء سبيل المحتجزين دون مراعاة الأصول القانونية. وما زال القلق يساورني أيضا من عمليات الإبعاد والطردي الجماعي للمهاجرين وطالبي اللجوء، في ظروف غير إنسانية. وينبغي إلغاء القوانين التي تجرم الدخول والإقامة غير النظاميين، كما ينبغي النظر في تدابير غير احتجائية كتدابير بديلة للاحتجاز. ولا يزال إرساء المساءلة أمرا بالغ الأهمية. وينبغي للسلطات الليبية إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة في جميع حوادث سوء السلوك وانتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها داخل مراكز الاحتجاز الليبية، ويجب السماح للبعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالوصول دون قيود إلى هذه المرافق.

84 - وأتتني على مصرف ليبيا المركزي لما قطعه من أشواط نحو إعادة توحيد الهيكل التنظيمي. وسيسهل الإطار القانوني الجديد للمركز الليبي للمعلومات الائتمانية الدعم المالي الشفاف والمركزي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وإن التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن مراجعة الحسابات الدولية التي أجريت للمصرف بتيسير من الأمم المتحدة، والصادرة في تموز/يوليه 2021، بما في ذلك إعادة تفعيل مجلس إدارته، هو أمر مهم لتحقيق إعادة توحيد المصرف المركزي وإصلاحه.

85 - وأرحب بإصدار التقرير المشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عن التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الناتجة عن الفيضانات التي وقعت بفعل العاصفة في ليبيا. ومع ذلك، فإن القلق يساورني من أن إعادة الإعمار الفعالة للمناطق المتضررة لا يزال يعوقها عدم وجود نهج منسق فيما بين جميع السلطات الليبية، على النحو المطلوب لتحقيق تعاف مرن وشامل للجميع من أجل المصالح الفضلى للسكان المتضررين. ولذلك، فإنني أكرر دعوتي جميع القادة الليبيين إلى إنشاء منصة وطنية منسقة لجهود إعادة إعمار المناطق المتضررة من الفيضانات، من أجل كفالة توزيع عادل وشفاف لتخصيص التمويل والموارد للمجالات الأكثر احتياجا لها.

86 - وأشكر ممثلي الخاص، عبد الله باتيلي، وقيادة البعثة وموظفيها وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم المتفانية ودعمهم للشعب الليبي. وأكرر الإعراب عن امتناني لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا التي تكرمت حكومة نيبال بتوفيرها. وأشكر أيضا حكومة تونس على دعمها لموظفي البعثة واستضافة مكتب في تونس العاصمة.